اللجنة الدائمة المحلية بشبوة تؤكد:

التمسك بالنهج الديمقراطي خيارنا للبناء الوطني

▹ تحت شعار (نحو انتخابات حرة ونزيهة) عقدت اللجنة الدائمة المحلية بفرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة شبوة دورتها الاعتيادية يوم الخميس الموافق ٢٥/١٢/٢٠٠٨م.

شبوه/ فيصل الحزمي

دعم الشباب وتوظيف قدراتهم لخدمة التنمية

ضرورة إشراك المجتمع في تنفيذ خطط وبرامج التنمية المحلية

ممارسة مبدأ الشفافية في أجهزة السلطة المحلية ومحاسبة المقصرين في أدائهم

محاربة ظاهرة الثأر وتعزيز قيم العدالة بعيداً عن الأعراف المتخلفة

سرعة إنجاز المخططات الهندسية لجامعة شبوة

العمل على إنجاز تحويل الاعتمادات المالية الخاصة بالمشاريع المتعثرة

التأكيد على مواجهة ظاهرة الإرهاب وتجفيف منابعه

المشاركة الفاعلة في الانتخابات لتحقيق نصر ديمقراطي جديد

وقد سارت اعمال الدورة التي انعقدت في المركز الثقافي بعتق في فضاءات ديمقراطية، واسعة وشفافة جسدت أدبيات العمل السياسي لمؤتمرنا الشعبي العظيم في أروع صورها الديمقراطية كما اتسمت بروح المسؤولية الوطنية الأمينة والعالية التي مثلها المؤتمر كمنهج وسلوك حكم مسارات حياته السياسية لتعطي فعلها السحري والميمون في العمق الاستراتيجي لمجمل مرتكزات البناء الوطني والتحول الحضاري الذي شهده ويشهده الوطن على يدي صانع الوطن اليمني الحديث ونهضته الحضارية المعاصرة فخامة الأخ/ القائد الزعيم علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.

بعد افتتاح اعمال الدورة القى الأخ/ عارف عوض الزوكا رئيس دائرة الشباب والطلاب عضو اللجنة العامة مشرف المحافظة الكلمة التوجيهية المهمة للأخ/ المناضل عبدربة منصور هادي النائب الأول- الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام والتي أوضحت الأهمية الكبيرة لهذه اللقاءات التنظيمية للمؤتمر السائر بخطوات ثابتة نحو إحراز استحقاق انتخابي جديد بعون الله في ٢٧ ابريل ٢٠٠٩م القادم.

لافتاً إلى ضراوة اللهجة الارتدادية القوية لبعض القوى السياسية المرجفة والمتمثلة في أحزاب اللقاء المشترك تنصلاً منها عن التزاماتها الديمقراطية وخروجاً على الدستور والقانون.

وقد ثمنت اللجنة ماتضمنته هذه الكلمة السياسية المهمة من رؤى وأطروحات تجاه مجمل القضايا المطروحة على الساحة الوطنية اليوم وأكدت بأنها تعكس صواب منهجية المؤتمر الشعبي العام وقدراته الذاتية الفذة على الخروج منتصراً بالوطن من كل الأزمات.

وجددت اللجنة الدائمة تمسك كافة قيادات وقواعد واطر وتكوينات المؤتمر بالخيار الديمقراطي كمسار للبناء الوطني على كافة الأصعدة والجبهات.. مؤكدة بأن محاولة التفاف قوى اللقاء المشترك على هذا الخيار لايمثل إلا انتكاسة كبرى لحياتها السياسية المأزومة التي بنتها في أضيق وأحلك مسالكها الفكرية البعيدة عن الواقع وجددت تأكيدها المطلق بالاصطفاف الوطني الكبير لتعميق تجربة العمل الديمقراطي في بلادنا وتعزيز مفاهيمها في حياة المجتمع وبما ينسجم مع توجهات مؤتمرنا الشعبي العام ورعايته وحرصه الدائم والمستمر على تنمية العملية الديمقراطية وتطوير منهجية العمل بها، ومن هذا المنظور أكدت اللجنة الدائمة المحلية على أهمية الانتصار الوطني الكبير للاستحقاق الانتخابي القادم من خلال المشاركة الفاعلة فيه وتسجيل نصر ديمقراطي ومؤتمري جديد في ذلك اليوم الموعود.

وقد اقرت اللجنة الدائمة المحلية مضامين هذه الكلمة واعتبرتها واحدة من أهم الوثائق الأساسية لهذه الدورة.

كما عبرت اللجنة الدائمة بالمحافظة عن عظيم شكرها وتقديرها العاليين للاهتمام الكبير والمتزايد والمشهود لفخامة الزعيم الرئيس علي عبدالله صالح -حفظه الله- لمحافظة شبوة وحرصه الدائم على تحقيق آمال وتطلعات مواطنيها ودعمه المتواصل لعملية البناء والتنمية فيها. حيث أضحت شواهد المنجزات الوحدوية ماثلة في كل مناطق المحافظة، وما توجيهاته الكريمة برفد المحافظة بعشرة مليار ريال إلا مثالاً حياً وصادقاً لما يكنه من حب وتقدير واعتزاز المحافظة وأبنائها الأبطال.

مؤكدة أن محافظة شبوة ستظل كما عهدها القائد الحكيم وفية وأمينة ومخلصة لثوابتنا الوطنية العظيمة والذود والدفاع عن مكاسبنا ومنجزاتنا الوطنية الخالدة وفي مقدمتها الوحدة اليمنية المباركة وإحباط دسائس أعدائها الحاقدين والمارقين عن شرعية الولاء الوطني في أسمى معانيه.. وأكدت اللجنة الدائمة المحلية على أهمية مواصلة مختلف اجهزة الدولة وهيئاتها المركزية والمحلية لتنفيذ ما تبقى من البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية الذي اعتبرته واضح أسس استراتيجية البناء الوطني السليم للدولة اليمنية الحديثة دولة المؤسسات والنظام والقانون، وفي هذا السياق أكدت اللجنة الدائمة المحلية بان انتخابات المحافظين ومنح استقلالية تامة للقضاء وانشاء اجهزة الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ولجنة مستقلة عليا للمناقصات والمزايدات وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية والتعددية الحزبية وحريات الصحافة والتعبير عن الرأي والانفتاح على المجتمع المدني بكافة مكوناته ومنظماته وبناء المؤسسات الديمقراطية من أهم مضامين برنامج فخامة الرئيس الذي يتطلب تعزيزها والحفاظ عليها.

هذا وقد وقفت اللجنة الدائمة بالمحافظة أمام جملة من القضايا والمستجدات التي تشهدها الساحة الوطنية لمتطلبات المرحلة القادمة على مختلف الصعد التنظيمية والسياسية والاقتصادية والتنموية والانتخابية وأكدت على ضرورة رفع الأداء التنظيمي لمختلف التكوينات القاعدية والقيادية للمؤتمر وفي مقدمتها اللجنة الدائمة بالمحافظة معربة عن تقديرها العالي لمجمل الأنشطة التنظيمية المتميزة التي تضطلع بها المؤتمرات الفرعية بالمديريات مشددة على ضرورة الارتباط الوثيق بالمواطنين وتلمس قضاياهم وهمومهم والعمل الجاد على مساعدتهم في إيجاد احتياجاتهم ومتطلباتهم من مشاريع الخدمات الأساسية لكافة المناطق بالمحافظة وفي هذا السياق جاءت توصيات اللجنة الدائمة على التأكيد بانتظام الاجتماعات الدورية للجان الدائمة والحرص الكبير على تفعيل ديمومة أنشطتها القاعدية والقيادية المختلفة ووضع آلية لتقويم أداء الفروع مع وضع خارطة تنظيمية تحدد مكامن القوة والضعف ومستوى تواجد التأثير للمؤتمر الشعبي العام في مختلف المناطق.

مكافحة البطالة وإيجاد فرص عمل للشباب

مواجهة الاختلالات الأمنية المسيئة لسمعة الوطن

كما أكدت اللجنة الدائمة المحلية على ضرورة الاهتمام بقضايا المرأة في المحافظة والعمل على مساعدتها وتمكينها من ممارسة كافة حقوقها الشرعية والقانونية وجعلها تقف على أرضية المساواة مع أخيها الرجل في كافة مناشط الحياة وذلك من خلال توسيع رقعة تعليم الفتاة وإفساح المجال أمام المرأة في العمل ودعم وتنمية قدراتها الذاتية من خلال التوسع في إيجاد الجمعيات النسوية في كافة مناطق المحافظة.

وشددت على أهمية تعزيز وتفعيل دور الإعلام التنظيمي للمؤتمر وبما يسهم في تعميق ونشر مفاهيم وأدبيات العمل السياسي للمؤتمر وتوفير المقومات الأساسية اللازمة له.

كما أكدت على أهمية إيجاد مناشط إعلامية جديدة للإعلام المؤتمري بالمحافظة ومديرياتها من خلال إنشاء مركز التوثيق الإعلامي فيها والعمل على ربطه بالشبكة العنكبوتية الحديثة مع التوسع في استخدام هذا الوسيط العصري الحديث في نشر وبلورة منطلقات العمل المؤتمري.

وشددت اللجنة الدائمة بالمحافظة على أهمية وحيادية رسالة المسجد وجعلها في كل الظروف والأوقات تستخدم في الأول والأخير مقاصد شريعتنا الإسلامية السمحاء التي تحث وتُعلي من قيم الخير والفضيلة والبر والتعاون والتآخي لترسي بحق منظومة متكاملة من البناء الأخلاقي الرفيع للمجتمع.

وعبرت اللجنة الدائمة عن ارتياحها العميق لمستوى الأنشطة الشبابية المتنوعة بالمحافظة.. مؤكدة على أهمية دعمها وتعزيزها بما يسهم في الاستغلال الأمثل للطاقات الإبداعية الكامنة فيهم وتنمية قدراتهم المعرفية والأدبية وصقل مواهبهم الإبداعية المتنوعة وبما يحقق بناء جيل متسلح بالعلم والمعرفة محباً لدينه ووطنه ووحدته وقائده وأمته وبما يجنبهم مهالك الضلالات والانحرافات الفكرية المتطرفة الضارة بالفرد والمجتمع وشددت على أهمية دعم الأنشطة الرياضية وتوفير كافة مستلزمات ومقومات الحركة الرياضية في كافة أنديتها بالمحافظة.

هذا وقد خرجت اللجنة بمجموعة من القرارات والتوصيات المهمة والمتمثلة في مايلي:

حيث أقرت التقارير المقدمة لاجتماع اللجنة الدائمة مع إدخال الملاحظات الواردة عليها.

وأكدت على أهمية تنشيط عملية الاستقطاب للمؤتمر الشعبي العام في كافة مديريات المحافظة.

ووضع الخطط والبرامج التدريبية والتأهيلية لرفع كفاءة القدرات التنظيمية لقيادات الأطر التنظيمية.

وتفعيل دور الإعلام المؤتمري في التصدي لحملة الترويجات الدعائية الكاذبة لأحزاب اللقاء المشترك وفضح دسائسهم المضرة بالوطن والمواطن.

كما أكدت على ضرورة محاربة ظاهرة الثأر اللعينة بالمحافظة من خلال التعريف بمضارها الجسيمة على حياة الفرد والمجتمع وحركة التنمية فيها وبما يكفل تعزيز سلطة النظام والقانون وترسيخ قيم العدالة في المجتمع بعيداً عن الأعراف الاجتماعية البالية.

ووضع آلية عملية وإعلامية مناسبة للترويج السياحي في المحافظة تكفل عملية استقطاب الاستثمارات فيها من خلال اظهار الفرص والمزايا الاستثمارية التي تتمتع بها المحافظة في مجالات السياحة والأسماك والثروات المعدنية والنفطية.

وأوصت على ضرورة الاهتمام بالأوضاع التربوية والصحية بالمحافظة لما لها من أهمية كبرى في حياة المجتمع.

وكذا ممارسة مبدأ الشفافية المطلقة في كافة مهام واعمال أجهزة السلطة في المحافظة ومحاسبة المقصرين في أداء واجباتهم الوظيفية من القيادات والعاملين فيها.

والعمل على إيجاد آلية لتنظيم الرقابة المجتمعية على أداء مختلف الأجهزة الخدمية في المحافظة ومديرياتها والإشراف المباشر على تنفيذ الخطط والبرامج التنموية فيها.

منوهاً الى أهمية إشراك المجتمع بصورة مباشرة في تنفيذ خطط وبرامج التنمية المحلية المقرة من مجالسها في كافة المديريات.

وحث الجهات المركزية على سرعة تحويل الاعتمادات المالية الخاصة بالمشاريع المتعثرة بالمحافظة.

وكذا منح وزارة النفط والمعادن دوراً إشرافياً للمحافظة على مجمل الأنشطة، الاستثمارية في الشركات النفطية العاملة في المحافظة وكذا منحها الصلاحيات اللازمة للنظر في كافة المناقصات الخاصة بأعمالها وإقرارها في إطار المحافظة مع التأكيد على أهمية فتح مكاتب لكل شركة منها في عاصمة المحافظة عتق.

وحث البيان وزارة الإعلام على ضرورة استكمال المكونات الفنية للإذاعة المحلية في المحافظة وتشغيلها في أسرع وقت ممكن لما لها من أهمية في التوعية المجتمعية بالمحافظة.

وعلى أهمية الإسراع في انجاز المخططات الهندسية الخاصة بجامعة شبوة خدمة لمستقبل التعليم والمعرفة في المحافظة.

وأوصى بالاهتمام بالتربية المتوازنة للنشء بما يؤهله للإبداع الفكري والعلمي الذي يخدم الوطن والأمة ويؤهله لمواكبة العصر والانفتاح على العالم.

وبمكافحة التطرف والإرهاب وحماية المكاسب الوطنية وتحقيق الأمن والاستقرار وحماية المصالح الوطنية وتكريس ثقافة الوسطية والاعتدال المعبرة عن روح عقيدتنا الإسلامية السمحاء.

كما أوصى بمكافحة بمعالجة الظواهر الاجتماعية المختلفة من اجل الحد من الفقر ومكافحته بكل الوسائل الممكنة والمتاحة.

وبالعمل المتواصل مع الجماهير والالتحام بهمومها وتطلعاتها والتفاعل معها ورفع مستوى المشاركة الشعبية في المسيرة الديمقراطية.

ومعالجة ظاهرة البطالة من خلال إيجاد الفرص المتاحة للعمل.

و تفعيل دور ودعم الشباب والرياضة لكون هذه الشريحة الأكثر إدراكاً أهمية في المجتمع، مع ضرورة إعادة النظر في وضع آلية جديدة لدعم الشباب عبر ملتقيات ثقافية ومعسكرات صيفية.

وكذا الوقوف الى جانب الكوادر المؤتمرية والقيادات التنظيمية بالمديريات جنباً الى جنب لما فيه مصلحة العمل التنظيمي.

كما أوصى البيان بأهمية تفعيل الجانب الإعلامي واعتماد نشرات إعلامية في الفروع بالمديريات لما لها من أهمية كبيرة في نشر الوعي المؤتمري بين صفوف افراد المجتمع.

وأكد تمسك اللجنة الدائمة بالنهج الديمقراطي الذي رعاه فخامة الأخ/علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي والتأكيد على إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد.. وضرورة التنسيق بين قيادة المؤتمر وقيادة الهيئة التنفيذية.

وأشادت اللجنة الدائمة في بيانها بتقرير رئيس الهيئة التنفيذية وترى انه حمل من الصراحة مايستلزم اعتباره من أهم الوثائق وشددت على أهمية متابعة الهموم التي حملها في مختلف الجوانب التنظيمية والتنفيذية. كما تأسف للدور القاصر لبعض الهيئات الإدارية في تنفيذ المشاريع حسب ما أشار إليه التقرير، وتؤكد على الهيئات الإدارية ضرورة تعزيز نشاطها مستقبلاً في تنفيذ المشاريع الاستثمارية وفق البرنامج المحدد.

الاهتمام بالمرأة وتمكينها من ممارسة حقوقها

محاولة التفاف المشترك على الخيار الديمقراطي انتكاسة لحياته السياسية

كما أكدت على ضرورة وضع خطة سنوية لنشاط قيادة فرع المحافظ والمديريات بمآفي ذلك عقد اجتماعاتها الدورية.

وأهاب البيان بأعضاء المؤتمر أن يكونوا على قدر من السلوك والالتزام الوظيفي وعلى قدر من النزاهة.. وان يتحمل الأعضاء مسؤولياتهم في اتجاه مجابهة الشائعات المغرضة وأن يكون لهم دور بارز في مساعدة السلطة والأجهزة الأمنية ومواجهة الاختلالات الأمنية التي تسيئ إلى سمعة الوطن ومؤسساته.

وعلى الصعيد الاعلامي أوصى بضرورة زيادة دعم صحيفة شبوة بما يتلاءم ودورها الإعلامي وأسوة بباقي صحف المؤتمر بالمحافظات.

وفي مجال التعليم الجامعي أكد بيان دائمة شبوة على قرار المجلس الاعلى للجامعات الخاص بتحديد نسبة القبول في الجامعات الحكومية قد احرم الكثير من ابناء المحافظات من تعليمهم الجامعي وجعل الكثير منهم في طابور البطالة.

مهيبة بأن تأخذ المحافظة نصيبها من المعاهد الفنية والمهنية وذلك لما من شأنه تأهيل الشباب مهنياً وتقنياً يمكنهم من الحصول على فرص العمل.

وجددت اللجنة الدائمة المحلية في ختام اعمال دورتها الاعتيادية تأكيدها على مبادلة الوفاء بالوفاء لقائدنا الوطني الحكيم فخامة الزعيم علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي إضفى على محبته الغالية وتقديره الكبير لمحافظة شبوة شرفاً وطنياً لايضاهى وذلك بتولية احد أبنائها النجباء رئاسة الحكومة ألا وهو معالي الأستاذ الدكتور علي محمد مجور الذي نرفع له في هذه المناسبة أسمى آيات الشكر والتقدير لما يبذله مع وزراء حكومته الإجلاء من جهود مضنية لخدمة وطننا اليمني العظيم.

وفقنا الله جميعاً لما يحبه ويرضاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

صادر عن الدورة الاعتيادية للجنة الدائمة المحلية للمؤتمر الشعبي العام بمحافظة شبوة
عتق / ٢٥/١٢/٢٠٠٨م

مميزات النظام الانتخابي اليمني

ناصر محمد العطار*

■ ونحن نودع العام الذي توحدت حساباته الفلكية لسنة قمرية «هجرية ١٤٢٩هـ ولسنة شمسية ٢٠٠٨م، لابد ان نتطرق الى جملة الانشطة والأعمال التي نفذت خلاله سواء ماكان منها نافعاً للوطن وابنائه والمتمثل بتنفيذ خطط وبرامج الحكومة التنموية او اجراء العديد من الحوارات السياسية وتنفيذ أهم المراحل الانتخابية (مراجعة وتعديل جداول الناخبين ٢٠٠٨م والتي ستنفذ بقية مهام الطعون أمام المحاكم القضائية بداية العام القادم ٢٠٠٩).

الى جانب ذلك فقد تم التصدي لفلول العناصر الامامية البائدة والانفصاليين والممولين لهم والذين ارتكبوا الجرائم في بعض اجزاء الوطن التي استهدفت اقلاق السكينة العامة ومحاولة النيل من حياة وأرواح بعض المواطنين الابرياء وأخواننا الابطال من ابناء القوات المسلحة والامن الذين وهبوا دماءهم رخيصة من أجل أمن واستقرار الوطن.

ومع ان الفتنة قد اخمدت إلا ان آثارها قد امتدت لتنال من سمعة اليمن لان نفس تلك القوى الداعمة لتلك الفتنة تعمل من أجل التأثير على ارادة المواطنين وخاصة مايروجه المتنفذون في المشترك بنشر معلومات واقاويل مست العملية الانتخابية والديمقراطية، الأمر الذي حتم علينا ان نورد الحقائق التي تدحض تلك التقولات والادعاءات المتنافية مع الواقع النظري والتطبيقي المتعلق بالأعمال الانتخابية التي نفذت «الاستفتاء العام على الدستور ١٩٩٢، ٢٠٠١ والانتخابات النيابية ١٩٩٣، ١٩٩٧، ٢٠٠٣م، والانتخابات الرئاسية ١٩٩٩، ٢٠٠٦م، والانتخابات المحلية ٢٠٠١، ٢٠٠٦م) وكذلك تنفيذ المرحلة الاولى من انتخابات ٢٠٠٩م، وذلك بالتطرق الى النظام الانتخابي واليات تنفيذ الأعمال الانتخابية والرقابة على سير تلك الاعمال وفقاً لما يلي :

أولاً : النظام الانتخابي اليمني :

انتهجت بلادنا أحد الأنظمة المعمول بها عالمياً وهو نظام الاغلبية (نظام الفائز الاول) والذي يتميز بالعديد من المزايا، من حيث بساطته وسهولته وصغر حجم الدائرة الانتخابية وذلك ما جعله مفهوماً وسهلاً لدى جميع الناخبين بمختلف مستوياتهم الثقافية، كما يمكن الناخبين من معرفة المرشح الذي يصوتون له، ويضمن هذا النظام التمثيل للاحزاب الصغيرة التي تستطيع التواجد في دائرة واحدة او اكثر نتيجة لصغرها.. الخ، كما انه يؤدي الى قيام حكومات قوية من خلال الاغلبية النيابية، ولهذا انتهجته اغلب دول العالم الآخذة بالديمقراطية ومنها «بريطانيا- الهند- غانا- نيجريا- بنقلادش- مصر» واخيراً ايطاليا التي بدأت بالأخذ بهذا النظام، كما انه بعد الأنسب والأصلح للمجتمع اليمني، ولايوجد أي مبررات للاخذ بالنظام النسبي او المختلط باعتبار ان المجتمع موحد الثقافة والهوية والديانة.

ثانياً : ادارة الأعمال الانتخابية والرقابة على سيرها :

مع أن النظام الانتخابي اليمني متوافق مع اغلب الانظمة المعمول بها في بعض الدول العربية والاجنبية في كثير من النواحي إلا انه قد تميز عن غيره باسناد مهام الادارة الانتخابية للجنة عليا مستقلة ومحايدة وفقاً لنص المادة «١٥٩» من الدستور بان «تتولى الادارة والاشراف والرقابة على إجراء الانتخابات العامة والاستفتاء العام لجنة عليا ومحايدة.. الخ» وذلك لتلاشي بعض سلبيات الانظمة التي جعلت ادارة الانتخابات بيد السلطة التنفيذية او التي جعلت الاشراف على اللجنة العليا للهيئة القضائية «السلطة القضائية»، وهذا مايؤدي الى حرمان الناخبين حق تقديم الطعون امام القضاء، كما يمنع على القضاء ممارسة الرقابة اللاحقة على الاعمال الانتخابية ويستطيع القول بان المشرع اليمني للدستور والقوانين النافذة عمل على توسيع مجال الرقابة وايراد النصوص التي تنظم الاحكام التي بموجبها تكون اللجنة العليا مستقلة ومتمتعة بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية، ومن أنواع الرقابة مايلي :

١- رقابة الادارة الانتخابية: وهي رقابة ادارية، بقيام اللجنة العليا للانتخابات واللجان الانتخابية المشكلة منها بالرقابة والاشراف على سير الاعمال الانتخابية بكافة مراحلها، ومن خلال التعامل بشفافية باعلان ونشر جميع قراراتها وكذا اسناد مهمة الفصل في طلبات الادراج والحذف بجداول الناخبين للجان الاساسية والتي تقوم باجراء ماتراه لازماً وهذه المهمة ذات طابع قضائي.

٢- الرقابة الشعبية : وهي التي تتيح لمنظمات المجتمع المدني والأحزاب والهيئات الشعبية المحلية والاجنبية ومن تستدعيهم اللجنة العليا ووسائل الاعلام العربية والاجنبية، الرقابة على سير الاعمال الانتخابية والتي من شأنها التأكيد على نزاهة العملية الانتخابية وشفافية الاعمال التي تقوم بها اللجنة العليا اضافة الى نشر الوعي الانتخابي بين المواطنين وفقاً للشروط والضوابط المحددة بنص المادة (١٤٢) من قانون الانتخابات والاحكام المفصلة بلائحته التنفيذية والادلة الصادرة عن اللجنة العليا للانتخابات، ازاء كل عملية من العمليات الانتخابية.

٣- رقابة المرشحين : اضافة الى ماسبق تمارس الاحزاب رقابة مباشرة وفاعلة على أعمال الانتخابات من خلال ممثليها في اللجان الانتخابية الذين يقومون بتنفيذ الاعمال الانتخابية، اضافة الى رقابة مرشحيها او مندوبيها وتعتبر رقابة المرشحين رقابة مباشرة ولصيقة وشرطاً اساسياً لصحة العمليات الانتخابية، حيث يترتب على عدم تمكين المرشحين او مندوبيهم من الاطلاع والرقابة على سير عملية الاقتراع والفرز بطلان تلك الأعمال.

٤- رقابة القضاء : منح المشرع اليمني القضاء الرقابة الكاملة على جميع الانتخابات العامة (رئاسية/محلية/نيابية/ استفتاء عام) ومن أوسع واقوى درجات التقاضي ووفقاً لأعلى الاجتهاد الذي وصل اليه الفقه الحديث وتكون هذه الرقابة من :

أ- رقابة سابقة بالطعن بعدم دستورية قانون الانتخابات او أحد نصوصه وتختص فيه الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا، ابتداء بحكم غير قابل للطعن.

- الطعن في قرارات اللجنة العليا المتعلقة بتنظيم أعمال اللجان الانتخابية وتحديد الاجراءات والضوابط السابقة على الاقتراع والفرز، وتخضع هذه القرارات لاختصاص القضاء بالطعون فيها.

- الطعون المتعلقة بمرحلة الادراج والحذف في قرارات اللجان الاساسية امام المحاكم الابتدائية وامام المحاكم الاستئنافية وفقاً لنص المادة «١٥» من قانون الانتخابات.

ب- اما الرقابة المعاصرة : فتكون في الطعن في بعض الاجراءات التنفيذية للاقتراع مثل الطعن في قرارات هيئتي رئاسة مجلسي النواب والشورى والمتعلقة بالاعتراضات والتظلمات المرفوعة من الناخب او المرشح في انتخابات رئيس الجمهورية وفقاً لنص المادة «٦٥» من القانون واللائحة.

ج- اما الرقابة اللاحقة وهي أوسع أعمال الرقابة القضائية وتشمل الطعن امام المحكمة العليا بنتائج الاقتراع والفرز للانتخابات النيابية وفقاً لنصوص المادتين (١١١-١١٤) من قانون الانتخابات ونتائج الاقتراع والفرز وللانتخابات الرئاسية وفقاً لنصوص المادتين (١١٧-١١٩) من قانون الانتخابات.

- الطعن أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية في إجراء نتائج الاستفتاء العام وفقاً لنص المادتين «١٢٣، ١٢٤» من القانون واللائحة.

- الطعن امام المحاكم الاستئنافية في نتائج الاقتراع والفرز للانتخابات المحلية وفقاً لنص المواد «١٢٠، ١٢١، ١٢٢» من القانون واللائحة.

د- اتاحة الحق لكل ناخب بالطعن امام القضاء ضد اللجنة العليا في حالة اتخاذها لأي اجراء مخالف للدستور وقانون الانتخابات العامة ولائحته التنفيذية في حال مخالفة اللجنة العليا لأحكام الدستور والقانون.

هـ- أنيط بالقضاء توقيع العقوبات في المخالفات والجرائم الانتخابية وبصفة الاستعجال وفقاً لنص المادة (١٢٥) من قانون الانتخابات.

ومن خلال ماسبق يتضح جلياً انه لاتوجد أي مبررات او ضرورات كما يقال لاجراء التعديلات على قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم «١٣» لسنة ٢٠٠١م وتعديلاته حتى تجرى عملية الانتخابات النيابية القادمة، كون القانون النافذ قد اشتمل على كافة الأحكام ولجميع العمليات الانتخابية ابتداء بالجداول الانتخابية، واعتبار الحق الانتخابي مكفولاً لجميع المواطنين بالتساوي في الانتخاب والترشيح وفقاً للدستور، وكذا تحديد المهام والاجراءات المتعلقة بالدعاية الانتخابية والاقتراع والفرز وأعلان النتائج النهائية، وافرد الباب الثامن للجرائم الانتخابية وعقوباتها، والتي منها تطبيق العقوبة على المخالفات التي قد ترتكب من قبل رئيسها واعضاء اللجنة العليا للانتخابات.

كما وأن مبدأ عدم تسخير الوظيفة العامة تطبق وفقاً لنص المادة «٦١» من قانون الانتخابات والتي بموجبها لا تجيز الترشيح لعضوية مجلس النواب لمن يعملون في الوظائف العليا والوظائف التنفيذية في اطار المحافظات والمديريات وكل موظف عام في اطار الدائرة إلاّ بعد تركهم للعمل وتقديم استقالتهم قبل ثلاثة أشهر على الأقل من فتح باب الترشيح لعضوية مجلس النواب وهذا ما طبق بتقديم ٩ وزراء استقالتهم من اعمالهم ومن هم في وظائف عامة أخرى رغبوا في الترشح.

* رئيس دائرة الشئون القانونية